السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الإعـــلام
المكتب الإعلامي الحكومي

أربعة أعوام على حكم حماس

شعاع الانجاز يبدد عتمة الحصار

أ.د. يوسف رزقة
وزير الإعلام الأسبق
المستشار السياسي لرئيس الوزراء

د. حسن أبو حشيش
وكيل مساعد وزارة الإعلام
رئيس المكتب الإعلامي الحكومي

غزة - فلسطين
جمادى الأولى ١٤٣١هـ - مايو ٢٠١٠

من منشورات
وزارة الإعلام - المكتب الإعلامي الحكومي

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الإعــلام
المكتب الإعلامي الحكومي

أربعة أعوام على حكم حماس...
شعاع الانجاز يبدد عتمة الحصار

أ.د. يوسف رزقة

وزير الإعلام الأسبق
المستشار السياسي لرئيس الوزراء

د.حسن أبو حشيش

وكيل مساعد وزارة الإعلام
رئيس المكتب الإعلامي الحكومي

غزة - فلسطين
جمادى الأولى 1431 - مايو 2010

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ}

سورة الحجرات (٦)

مقدمة ..

الحمد لله على نعمة الإسلام والصبر والثبات والصمود، والصلاة والسلام على إمام المجاهدين، وسيد الخلق أجمعين، محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه ومن سن سنته إلى يوم الدين ...

يا ربعنا، يا شعبنا، أيها الصابرون الصامدون، أيها الثابتون المنتصرون، يا أصحاب الإرادة والوعي واليقين، أيها الشامخون كالطود العظيم في وجه كل المؤامرات والمكائد.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سنوات أربع مرت على تولينا الحكومة الفلسطينية، بحلوها ومرها، سددنا وقاربنا، عملنا بكل طاقتنا وإمكانياتنا المتواضعة لخدمة أبناء شعبنا، ولخدمة قضيتنا الوطنية العادلة، تجاوزنا كل المعوقات والمكائد والعقبات الداخلية والخارجية، ثبتنا في قيادة السفينة دون خرقها، ودون إغراقها، ودون تدميرها... فوَّتنا الفرص على الأعداء في تدمير الشعب، وطمس القضية، وشطب الثوابت، والتنازل عن الفكرة والدين والمعتقد والفلسفة الوطنية الخالصة، والموروث الديني والشعبي والقيمي الفلسطيني.

أربع سنوات مرت: أنهينا الفساد، وأعدنا الأمن المفقود، ومحونا ظواهر أمراء الحرب والتدخل في خصوصيات المواطن، وقلنا للاحتلال لا، وحافظنا على الثوابت، وصمدنا في وجه الفلتان، والإضرابات، والحصار السياسي والاقتصادي، والحرب الدعائية، والحرب العسكرية الأشرس في تاريخ فلسطين المعاصر والحديث، ورسخنا ملامح التكافل والتعاون، ووفرنا الأموال لأكثر من ثلاثين ألف موظف أداروا الجهاز الحكومي بحكمة واقتدار، ونظافة يد وشفافية إدارية ومالية، قلبنا معادلة وفلسفة العلاقة مع الاحتلال، وكشفنا زيف الديمقراطية الغربية البائسة، ورسخنا القانون وفعلنا القضاء، وحافظنا على الحقوق والواجبات.

وهذه الصفحات للأخوين الكريمين الأستاذ الدكتور يوسف رزقة وزير الإعلام الأسبق والمستشار السياسي لرئيس الوزراء، والدكتور حسن أبو حشيش رئيس المكتب الإعلامي الحكومي، حول تجربة حماس في الحكم هي جهد طيب، وتوضيح لمسيرة الحكومة.

ونؤكد أن المسيرة زاخرة تستحق المزيد من تسليط الضوء، وتستوجب الكثير من الشرح والتوضيح، والدراسة والتقييم والتقويم، فهي تجربة غنية بانجازاتها وإخفاقاتها، وحلقة أساسية من حلقات التاريخ الفلسطيني المعاصر، تتطلب الموضوعية والمهنية السليمة والإنصاف.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أخوكم / إسماعيل عبد السلام هنية
رئيس الوزراء الفلسطيني
غزة – فلسطين
1431 هـ - 2010م

تجربة الحكم قفزت بحماس إلى الساحة الإقليمية والدولية .. وجعلتها طرفاً مقرراً

أ.د. يوسف رزقة

وزير الإعلام الأسبق

المستشار السياسي لرئيس الوزراء

من المفيد أن نتحدث عن تجربه حماس في الحكم مع اكتمال أربع سنوات في الحكم وفي السلطة التشريعية. حيث تسلمت حكومة فلسطين العاشرة برئاسة إسماعيل هنية مقاليد أعمالها في 2006/3/29م.

إن الحديث في تجربة حماس في الحكم يقتضي الحديث في مستويات عديدة منها المستوى السياسي، والمستوى الإداري، والمستوى الأمني، وسنتوقف عند الحديث في المستوى السياسي من التجربة، مع الإقرار المسبق بتداخل المستويات وتدافعها، لكن مقتضيات الحال تقتضي الفصل بينها، وسأحاول أن أجمع حديثي في نقاط ثلاث:

الأولى: تتناول ما قبل المشاركة في الحياة السياسية من خلال صندوق الاقتراع وطبيعة هذه المشاركة وضرورتها وفلسفتها.

والثانية: المشاركة وتولي الحكم وانعكاسات ذلك على المشروع الإسلامي الذي تقوده حماس في المنطقة، وامتداداته في الإقليم والتاريخ.

والثالثة: التداعيات السلبية للمشاركة والحكم، بعد أربع سنوات من الحكم وتولي المسئولية عن الشعب، في ظل ظرف غير ناضج محلياً وإقليميا ودولياً.

فلسفة المشاركة الحكم:

لم يكن قرار المشاركة في انتخابات 2006 ثم تولي مسئولية الحكم قراراً عادياً يمكن أن يتخذه فرد أو مجموعة أفراد في حركة حماس لذا كان قراراً شاركت فيه المؤسسة بهياكلها المختلفة في الداخل والخارج والسجون.

لقد كانت حماس في عام 2006 في مواجهة قرار سياسي مهم له تداعياته المحلية والإقليمية والدولية، ومازالت إلى اليوم وبعد أربع سنوات من القرار والحكم تعيش في مواجهة مع هذا القرار وفلسفته إذ ما تزال ثمة أصوات داخل الحركة تعود إلى الوراء وترى أن ترك الحكومة والحكم أولى من البقاء فيه لاعتبارين أساسيين:

الأول: أننا في مرحلة تحرر وطني وتقرير مصير، وطبيعة هذه المرحلة تتناقض مع طبيعة (مرحلة الحكم، لاسيما وأن مرحلة الحكم التي نسميها (السلطة) هي الشرك الصهيوني الذي أرادت به الصهيونية إخراجنا من (مرحلة التحرر ومقتضياتها). وقد نجحت في مشروعها نجاحاً كبيراً.

والثاني: أن مرحلة الحكم (السلطة) تقتضي المسئولية الكاملة عن الشعب الفلسطيني، وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة له، والدفاع عن مصالحه، ومواجهة العدوان الإسرائيلي والاستيطان والاحتلال بشكل عام، وهذا أمر يتعذر القيام به بنجاح في ظل سيطرة إسرائيل على المعابر والمال والحدود والاقتصاد وفي ظل خذلان عربي، وانحياز أميركي غربي لإسرائيل. وبالتالي فإن ما فشلت فيه فتح في عشر سنوات من الحكم مع توافق برنامجها التفاوضي مع إسرائيل ومصر والغرب لن تنجح فيه حماس في برنامجها المقاوم المرفوض من الغرب وأميركا قبل إسرائيل، إذا أضفنا إليه قيود الحكم والحكومة.

هذا الصوت الذي عبّر عن نفسه في مداولات المشاركة في الانتخابات ثمّ في مداولات تولي مسئولية الحكومة مازال حاضرا، وإن بنسبة أقل عند حديثه عن التجربة بعد انتهاء أربع سنوات من الحكم، وهنا أود القول بأن قراءات هذا الصوت وتقييماته للتجربة ستبقى محشورة في دائرة سلبية لأن مشكلة تقييماته وقراءاته ستبقى ذاتية مع نفسه ورؤيته أكثر منها مع الوقائع العملية للتجربة.

مشكلة هذا الصوت أنه يهمل أو يغفل عن التغييرات التي أحدثها اتفاق أوسلو، وكيف استطاع هذا الاتفاق (الشرك) أن يسلخ نصف الشعب وفيه فتح ومنظمة التحرير عن الرؤية الإستراتيجية التي ينادي بها، ولأول مرة في تاريخ المقاومة الفلسطينية يصبح نصف الشعب في مواجهة ذاتية مع النصف الآخر الذي يتولى السلطة ويلتزم بأوسلو.

السلطة أم التحرير ؟!

إن مشكلة التحرير وتقرير المصير لا تكمن في الانتخابات أو في تولي مسئولية الحكم،(فقد وفرت حماس من خلال حكمها غطاء قانونياً للمقاومة).
وإنما تكمن في خيار المفاوضات الذي أوهم الفلسطينيين والعرب أننا سائرون في طريق التحرير

وتقرير المصير بدون مقاومة. وإن المقاومة المسلحة عبثية وانتكاسة للمشروع الوطني. وهي أوهام مريحة للنظام العربي قبل الفلسطيني.

إن فلسفة النقاء الثوري، وفلسفة ترتيب الأولويات، وهل التحرير أولاً أو الدولة والسلطة أولاً، فلسفة تم إعطابها وإفسادها عمداً من خلال اتفاق أوسلو المشئوم، ولم يعد بالإمكان إصلاح هذا العطب الكبير من خلال لغة الثورة النقية، والحديث الأكاديمي في ترتيب الأولويات، دون مدافعة النصف الذي تنفذ في السلطة وأفسدها وقلب أجندة الأولويات وتماهي مع العدو في الإطار الأمني بشكل لم يسبق له مثيل. وما زال في دوامة ومتاهة الإطار السياسي بلا أمل.

إن فلسفة هذا الصوت مسكونة بحالة ما من الهروب من الواقع، أعني أن الواقع في فلسطين لم يعد يسمح بعد أوسلو بما يريده هذا الصوت الذي يحظى عندي باحترام لا باتهام، وبتقدير لا بتجريح، غير إن ثقل المواجهة على مستوى (التحرير) ثم على مستوى (الحكم) ثم على مستوى (العلاقات الداخلية مع فتح) يدفعه نحو الهروب من مسئولية الجمع بين هذه المستويات، والتقدم نحو الأمام بالنقاء الثوري والأولويات المرتبة جيداً وحبذا لو عاد هذا الصوت قراءة كيف سرق المشروع الاسلامي التحرري في تجربة الجزائر ونيجيريا واريتريا وحتى مصر.

الحكم والمشروع الإسلامي:

من المفيد أن نقول إن المشروع الاسلامي الوطني لفلسطين هو شيء أكبر من (المشاركة في الانتخابات) وأكبر من تولي مسئولية الحكومة، ومن ثمة فهو مرجعية المشاركة ومرجعية الحكم أو هكذا ينبغي أن يكون الأمر، وعليه فإن التقييم المعياري للتجربة يرتبط بشكل مباشر بالمرجعية التي تحددت ببعديها الوطني والإسلامي معاً.

إن التقدم نحو المشروع الوطني الإسلامي وتعزيز مفرداته بوصفه المشروع الذي تتبناه حماس وتحاول أدلجة المجتمع الفلسطيني به، يعني أن التجربة تسير في الطريق الصحيح، والعكس بالعكس.

وهنا أود أن أقدم رصداً ليس نهائياً لما أراه من تقدم إيجابي باتجاه الهدف دون الخوض في التفاصيل. فأقول:

أولاً: لم يكن الواقع السياسي على الأرض في الضفة وغزة منسجماً مع النظام السياسي الفلسطيني ونصوصه المرجعية، فالنظام السياسي دستوري ديمقراطي يحترم التعددية ويشجع على المشاركة، ويفصل بين السلطات، ويعطي للمجلس التشريعي صلاحيات واسعة في الأداء والمراقبة والموازنة والمساءلة، غير أن الوقائع الميدانية على الأرض ومنذ 1996 - وحتى 2006 تحكي ابتعاداً مقصوداً عن النظام السياسي والمفاهيم المشار إليها آنفاً، وتحكي روحاً ديكتاتورية متنفذة وفاسدة، وتحكي سرقة حزبية للحكم والمؤسسات وتسخيرها للحزب أو لمصالح شخصية؛ الأمر الذي نتج عنه غياب خطير لمؤسسات السلطة والقانون قبل مشاركة حماس في الانتخابات، ونتج عنه رفض لنتائج الانتخابات وتداول السلطة بعد فوز حماس.

ومن ثم يمكن القول بأن المشروع الوطني الإسلامي في فلسطين ما كان له أن يتقدم إلى الأمام بدون المشاركة في الانتخابات وبدون تولي مسئولية الحكم، وتطبيق النظام السياسي ونصوص القانون الأساس بشكل جديد وفقاً للقانون.

وهنا أود أن أفرق بين (الهدف والغاية) وبين (التطبيق والملاحظات عليه)، فإذا كانا قد اتفقنا معاً على الهدف وهو حاجة الشعب الفلسطيني إلى تفعيل النظام السياسي والقانون الأساس للحكم باعتبار أن النظام نفسه هو جزء من مشروع وطني كبير لا يتعارض مع الإسلام، فإنا قد نعذر بعضنا بعضا حين نختلف في حجم ما تحقق من تطبيقات إيجابية لهذا النظام وللقانون في ظل تجربة حماس في السنين الأربع التي خلت، وقد نلتقي مرة أخرى أو نبتعد قليلاً حين نبحث في أسباب الإخفاق في التطبيق هنا أو هناك حين نستحضر تأثيرات الصراع الداخلي، والخذلان الإقليمي، والحصار الإسرائيلي والدولي للتجربة.

إن قراءة الغرب والأميركيان لتجربة حماس في الحكم تنطلق من قراءتها للمشروع الإسلامي فيما لو تمكن من الحكم، وفيما لو كانت تجربة حماس في فلسطين نموذجاً مشعاً يضيء للآخرين في العالم العربي والإسلامي، لذا فإن إحساس الغرب بخطورة التجربة وتداعياتها المستقبلية دق ناقوس الخطر عندهم وجعلهم يجتمعون- من خلال الرباعية وغيرها- على معاداة هذه التجربة ومحاصرتها، ليطفئوا ما فيها من إشعاع ونور.

تعزيز النظام والقانون:

المهم في هذه النقطة أن التجربة عززت ونصرت فكرة النظام والقانون في النظرية والتطبيق، وفرضت على الساحة التعددية السياسية ومواجهتها باحترام، وجعلت الشراكة السياسية عنواناً كبيراً في الخطاب وفي الحوارات وفي الاتفاقات، ولم تعد السلطة ومؤسسات الحكم والإدارة ميراثاً لفصيل بعينه. وأعادت التجربة للمجلس التشريعي سلطانه واختصاصه ولم يعد رقماً تابعاً للسلطة التنفيذية.

إن تقييم دور المجلس التشريعي لا ينبغي أن ينطلق من مجموعة الأعمال أو القوانين التي أقرها فحسب- لأننا نعيش ظرفاً خاصاً على مستوى التشريع- وإنما ينبغي أن نقف بتقدير عند المنهج الذي التزم به المجلس في تمثيل الشعب والناخبين وفي تعزيز الفصل بين السلطات، وفي المسائلة والمراقبة التي يمارسها رغم ما أصابه من تعطيل وحصار وإجهاض داخلي لأعماله.

ثانياً: إن حالة الفلتان الأمني التي ضربت الساحات الفلسطينية في غزة والضفة كانت فرعاً على حالة الفلتان السياسي الذي انتهى إلى تنافس داخلي فلسطيني على حيازة رضا إسرائيل وأمريكا، وهي حالة هددت السلم الاجتماعي، واعَتدَتْ على المقاومة، وغدرت بقادتها، وأعطبت الأمل بالتحرير والأمل بالتنمية، وأسلمت القرار في غزة لحفنة من الضباط الأغرار المنحرفين ذاتياً، ممن تمردوا على رئيس الوزراء وعلى رئيس السلطة نفسه، وعلى القانون والنظام.

هذه الحالة المنحرفة والضارة ما كان يمكن إصلاحها ورفع ضررها من خارج المشاركة السياسية ومن خارج الحكومة لأنها في الأصل تمثل حالة تمرد على الحكومة وعلى الديمقراطية وتحتكم إلى قوة السلاح ورضا الاحتلال ودعمه.

كيف تم رفع الضرر، وكيف تمت عملية الإصلاح، فهو أمر تعلمونه، فقد نتفق في كيفيات عديدة ونختلف في أخرى لكننا جميعاً نتفق على أهمية إنهاء حالة الفلتان الأمني والسياسي، ونشر الأمن والأمان بين الناس، والاحتكام إلى القانون في الخلافات.

وبهذا المفهوم نقرأ تجربة حماس وحكومتها في القضاء على حالة الفلتان الأمني، وتوفير نعمة الأمن والأمان للمجتمع باعتبارها العطاء الإيجابي الأكبر لتجربة حماس في الحكم، وباعتبارها كانت مطلباً للجميع بما فيهم الأجانب من رعايا الدول العاملين في غزة.

ما نتج عن هذه التجربة في قمع الفلتان الأمني لم يكن مفيداً لحماس وحدها ولم يكون مفيداً فقط للمواطن والشعب، بل كان مفيداً أيضاً لحركة فتح التي احتضنت قادة الفلتان، والذي ضربوا الشعب ومصالحه باسمها لفترة طويلة دون أن تقدر على مواجهتهم وتقليم أظافرهم.

إن جدلية العلاقة بين الإصلاح الأمني والإصلاح السياسي أمر مفروغ منه، فما كان من الممكن إصلاح الوضع السياسي الفلسطيني في تطبيقاته -إن لم يكن في نصوصه ومكوناته- بدون إصلاح الواقع الأمني المنحرف أولاً وهو الأمر الذي تم بجدارة رغم الألم في تجربة حماس في الحكم.

ثالثاً: إنهاء الفساد المالي والإداري، ولا أود الوقوف عند هذا العنوان في تجربة حماس لأن الفساد المالي والإداري الذي ارتبط بالسلطة قبل 2006، وهو فرع من الفساد الأمني والسياسي آنف الذكر وهو الذي جاء بحماس مباشرة إلى الحكم بعد الفوز الكبير في الانتخابات.

لقد بلغ الفساد المالي والإداري مبلغاً عظيماً في ظل سلطة عرفات ثم محمود عباس، وتضرر بهذا الفساد العباد والبلاد على وجه الإجمال دون أن يتدخل أحدهما بخطة للإصلاح والاستدراك، فكان العقاب أن تنجح حماس في الانتخابات لتقوم بالإصلاح والتغيير والضرب على يد الفساد المالي والإداري.

قمع الفساد:

تجربة حماس في الحكم تقول إنها نجحت في قمع الفساد المالي وتطهير مؤسسات السلطة منه، ونجحت بنسبة أقل في المجال الإداري، ووضعت النظام المالي والنظام الإداري على طريق مستقيم غير أنها دخلت في معاناة نقص المال وشح الوظائف بسبب الحصار، وهي معاناة لها أسبابها السياسية البحتة ولا علاقة لها بالتجربة المالية والإدارية، ويكفي هنا أن

نقول إن أربع سنوات من الحكم لم تسجل على مسئول من حماس اختلاساً مالياً، ولم تسجل على الحكومة استدانة خارجية، وسجلت رعاية أفضل بالعمال والمتضررين رغم قلة المال.

رابعاً: العلاقات الإقليمية والدولية، حيث لم تكن حماس شريكاً معتبراً على مستوى العلاقات الإقليمية والدولية، وهو المستوى الذي استأثرت به فتح ومنظمة التحرير والسلطة ممثلة بمحمود عباس، حتى كانت الانتخابات ثم الحكومة فإذا بحماس تصبح الشريك المعتبر والرقم الأساس في الساحة الإقليمية والدولية، ولم يعد أحد قادر على أن يقضي أمراً في القضية الفلسطينية دون حماس، فحماس شريك سياسي لفتح وللمنظمة ولا أحد يرغب في النجاح يمكنه تجاوزها.

قد يرجع البعض هذه المكانة للمقاومة التي خاضتها حماس ونالت بها شعبية كبيرة، وهذا صحيح، ولكن مكانة حماس في العلاقات الإقليمية والدولية تعززت بالفوز في الانتخابات ومن تشكيلها للحكومة وسيطرتها على البرلمان، ومن ثمّ حين وقع الحسم العسكري والانقسام وتحدث الساسة وتحدثت الدول عن الشرعيات لم يكن بالإمكان تجاوز شرعية المجلس التشريعي الذي ترأسه حماس، ولا شرعية حكومة هنية رغم قرار الإقالة.

إن اتفاق مكة المكرمة يقدم نموذجاً إقليمياً لتقدم حماس على مستوى العلاقات الإقليمية، وإن مباحثات الغرب مع حماس وحكومة هنية من خلال مستويات سياسية متوسطة، إضافة للتحولات الإيجابية في الغرب تقدم نموذجاً آخر لتقدم حماس في الساحة الدولية.

لقد مثلّت حكومة إسماعيل هنية عنواناً متقدماً لحماس في الساحة الإقليمية والدولية للتعامل معه مباشرة، وإن شئت هنا فاقرأ قوافل المساعدات الدولية الشعبية التي تأتي لغزة للتضامن معها ضد الاحتلال والحصار تجدها جميعاً تتخذ من الحكومة عنواناً ومن رئيس الوزراء قيادة مؤتمنة تلتقي معها وتسلمها ما معها من أمانات وتتباحث معها في السياسات، وتعود إلى دولها في الغرب تطالب برفع الحصار عن غزة، ورفع حماس عن قائمة الإرهاب.

إن تجربة الحكم قفزت بحماس إلى الساحة الدولية والإقليمية وجعلتها طرفاً مقرراً، وليس طرفاً متفرجاً أو متلقياً. حماس اليوم تملك القرار لأنها أيضاً تملك إحباط قرار

الآخرين، ومن ثمّ يمكن القول بأنه لا سياسة فلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي بدون حماس. وأنه برغم الحصار السياسي فإن عواصم عديدة مفتوحة أمام حماس للتشاور حول الحلول الممكنة للصراع.

زيف الديمقراطية الغربية:

خامساً: الإعلام، حيث قادت الحكومة وأجهزتها الإعلامية والمساندة مظلومية الشعب الفلسطيني قبل حرب الفرقان وبعدها وحققت في هذا المجال نجاحات كبيرة وأحدثت في المجتمعات الأوربية تحولات خطيرة، ويكفي هنا أن نقف عند تقرير غولدستون الذي جرم الاحتلال بجريمتين رئيسيتين: الأولى جرائم حرب، والثانية جرائم ضد الإنسانية، وهي محصلة تقرير من 750 صفحة يفصل انتهاكات الاحتلال والجيش ضد الشعب والمدنيين في غزة في أثناء العدوان الأخير، هذا التقرير من ناحية أخرى هو محصلة لمجموع الوثائق والتقارير التي سلمتها الحكومة من خلال ما أعدته لجنة توثيق للجنة التحقيق.

لقد فشلت سلطة فتح على طول عمرها في توثيق جرائم الاحتلال في الضفة والقدس وغزة، وقيادة المظلومية الفلسطينية نحو النصر أو التقدم في الساحة الأوربية، وظلت حبيسة المفاوضات والسفارات التي امتهنت التجارة واستغلال النفوذ ولم تلتفت إلى رسالتها الإعلامية والسياسية إلا نادراً.

إن النصر الذي تحقق في حرب الفرقان الأخيرة لا ينتمي إلى الهزيمة العسكرية ولا إلى إفشال أهداف العدو الرئيسة بقدر ما ينتمي إلى هزيمة دولة إسرائيل إعلامياً وأخلاقياً وقانونياً في الساحات الدولية التي احتكرتها إسرائيل لنفسها على مساحة 60عاماً.

إن تجربة حماس في الحكم عرّت قبل حرب الفرقان المفهوم الأميركي الغربي للديمقراطية، بعد أن ثبت للقاصي والداني أن ديمقراطية أميركا في الشرق الأوسط تعني فوز الأحزاب الموالية لها، فإن فازت أحزاب تعارض سياستها نسيت أميركا الديمقراطية وقواعدها الأخلاقية والتفت على الفائزين تحاصرهم وتعمل ضدهم لإسقاطهم. إن تجربة حماس الديمقراطية صارت قنبلة في يد خصوم أميركا والغرب يلقونها في وجوههم كلما تكلموا كلاماً معسولاً عن الديمقراطية، لذا فإن نتائج تجربه حماس تجاوزت الساحة

الفلسطينية إلى ساحات عربية وإقليمية ودولية.

وكما كشفت تجربة حماس زيف المفاهيم الديمقراطية التي يطبقها الغرب في الشرق الأوسط، كشفت أيضاً عن حقيقة الأموال والمنح المسيسة التي يقدمها الغرب والأميركيان لفلسطين وغيرها من البلدان، إذ بمجرد فوز حماس وتسلمها الحكم توقفت هذه الدول عن إسناد الحكومة بالمال والمنح باعتبار أن حكومة حماس ترفض خيار المفاوضات والاتفاقات التي قبلت بها منظمة التحرير، لقد أدرك الفلسطينيون والعرب أيضاً أن الأموال الأوربية التي تدفع لميزانية السلطة أو لقادتها هو مال مسيس له أهداف سياسية وأنه لا مجال لاستمراره إذا انحرفت السياسة الفلسطينية عن قواعد السياسة الأميركية والأوربية.

و إذا كانت تجربه حماس في الحكم قد عانت من خروج مال الدول المانحة ومن الحصار، فإنها نجحت في تعرية مفهوم أوربا وأميركا للمال والمنح المقدمة للسلطة، كما نجحت في تعرية مفهومها للديمقراطية، والأمران يفيدان خيار التحرير وتقرير المصير الذي توقف عنده الصوت الرافض لتجربة المشاركة في السلطة والحكم.

سادساً: الحكومة والحكم، لقد كشف رئيس الوزراء في خطاباته عن واقع مرير في التجربة حين قال "لقد كنا في الحكومة ولم نكن في الحكم"، كان هذا هو الواقع المرّ في الحكومة العاشرة ثم في حكومة الوحدة الوطنية، حيث لم تكن تأتمر المؤسسة الأمنية بأجهزتها المختلفة بأوامر الحكومة، بل كانت تعمل ضدها، ولم تكن الوزارات تستجيب لإرادة الحكومة بل خرجت في مظاهرات ضدها، ولم تكن السفارات في الخارج تستجيب لقرارات وزير الخارجية بل كانت تناكفه وتعمل ضده.

ظل الأمر كذلك حتى دخلت حماس في دائرة الخلاص والحسم العسكري، فكسرت إحدى حلقات القيد لتواجه الحلقة الأخرى وأعني بها الحصار والانقسام، حيث أصرّ المحاصرون على نزع مفهوم الحكم من يد حماس وحكومة هنية حتى وإن بقيت الحكومة تتولى المسئولية.

أن تكون في الحكومة وفي الحكم يعني أن تكون صاحب كلمة وقرار مسموع وممثلاً يمثل الشعب والناخب بصلاحيات حقيقية في المستوى السياسي والإداري والمالي والأمني وخلافه، وهو أمر لم يتيسر لحماس بسهولة لذا فهي تحاول أن تحقق منه ما تستطيع انتزاعاً ومغالبة للأعداء وللخصوم.

إن تجربه حماس قدمت إضاءات قوية لازمه حول مفهوم الديمقراطية، والانتخابات، وتداول السلطة، وتولى مسئولية الحكم، والعلاقات الإقليمية والدولية، ومفهوم المنح والأموال الغربية، ومفهوم الشراكة والتوافق، والوحدة الوطنية، والمقاومة.. وهي أمور لا تضيئها القرارات الأكاديمية البحتة، وإنما تضيئها وتكشف خباياها المقاربات التطبيقية، ومغالبة العوائق، والإفادة من التحولات الإيجابية.

يد تبني ويد تقاوم:

لقد رفعت حركة حماس شعار الشراكة السياسية، (شركاء في الدم شركاء في القرار)، ورفعت شعار الإصلاح والتغيير (يد تبني ويد تقاوم)، وهي شعارات تترجم قضايا سياسية متصادمة ومتعارضة، وتحتاج إلى ساحة خالية من التناقضات والفساد وتتميز بالوعي لتستوعب آليات العمل التي تحملها هذه الشعارات بما يسكنها من تناقض وتصادم.
لقد تمكنت الحكومة من رعاية المقاومة، وسن التشريعي قانوناً يحمي المقاومة، ولكن الممارسة العملية للمقاومة على الأرض أوقفت عمليات البناء والتطوير لأن الطرف الآخر (إسرائيليا- ودولياً) فرض حصارا على الحكومة وأجهض قدراتها في البناء بحجة أنها تشجع "العنف" أي المقاومة.

وحين كثفت المقاومة جهودها فرضت عليها إسرائيل حرب رصاص مصهور لتجعل من المقاومة عبئاً ثقيلاً لا على الحكومة فحسب وإنما عليها وعلى الشعب، وهو أمر يعني أن العدو يقول لا بناء ولا شراكة عندما تكون هناك مقاومة.

ومع ذلك فإن تجربة الحكومة- على الأقل في غزة- تمكنت من تقديم واقع يجمع بين المقاومة والحكم والبناء، ونقضت مفهوم إسرائيل حول نزع السلاح والتجريد منه، وأجبرتها على التعايش مع غزة وهي تمتلك السلاح وترعى المقاومة، وهو أمر يمكن أن نبني عليه في الضفة الغربية لاحقاً غير أننا في حاجة للإقرار العلمي بأنه ثمة تعارض بين الحكم والمقاومة، وبين البناء والمقاومة، وبين الشراكة السياسية والمقاومة، وهذه هي مكونات الشرك الذي نصبته إسرائيل لفتح ولفلسطين في أوسلو، وهو أمر فرض على الشعب وعلى المقاومة فرضا، ويستحيل الخروج منه بضربة قاضية دون توافق على حل السلطة وإلغاء أوسلو، ولأن هذا ما زال متعذرا فإن معادلة النقائض (البناء والمقاومة) و(الشراكة والمقاومة)

تفرض نفسها على حماس وعلى الشعب باعتبارها واقع لا خيارا لتجربة حماس.

الانقسام والمصالحة:

وقع فوز حماس بالأغلبية البرلمانية ثم تشكيل الحكومة برئاسة حمساوية موقع الزلزال لا في أوساط قيادات فتح الرافضة فحسب، وإنما في أوساط إسرائيل وأمريكا ودول إقليمية أخرى، حيث قرأ فيها هؤلاء نجاحاً ما للمشروع الإسلامي، وفشلاً ما لخيار التفاوض والطريق الذي يسير فيه عباس وفتح .

كانت ردة فعل فتح على الفوز عنيفة ،فلم تساهم في نقل السلطة إلى الفائزين ،ودخلت أجهزتها الأمنية في مواجهة مباشرة مع الحكومة أفضت في النهاية إلى ما عرف بالحسم العسكري والانقسام بين غزة والضفة .

وكان من الطبيعي أن تكون ردة فعل إسرائيل عنيفة أيضا إذ قررت حصار الحكومة ،وإجهاض تجربة حماس في الحكم ، وتحريض الشعب وفتح على هذه التجربة ، بوصفها تجربة ستجلب الدمار وتوقف التنمية وتشوه الحياة الطبيعية اليومية للمواطن .
وكان طبيعياً أن تقف واشنطن والرباعية الدولية تحت قيادتها موقفاً معادياً من حماس ، ومناهضاً لتجربتها في الحكم فتفرض عليها شروطها المعروفة وترعى حصارا دولياً عليها في مستوى السياسة والاقتصاد والمال وتجند له دول الإقليم.
ما يهمنا هنا بشكل خاص هو الانقسام الذي نتج عن حركة الصراع الساخن مع فتح في غزة. حيث ينظر إليه بوصفه حالة معوقة للتحرير والتنمية ، ولا تتمشى مع الوطنية التي تتبناها حماس في جمع الكل الوطني في مواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة.

حالة الانقسام بالنسبة لي حالة شاذة ، أو حالة استثنائية لها أسبابها التي أوجدتها ودفعت بها إلى الواجهة، وهي ليست جزءاً من تجربة سياسية اختيارية لحماس في إدارة الحكم ،فحماس تؤمن بالشراكة وتتبنى حكومة وحدة وطنية ، ولديها استعداد للتنازل للآخرين من أجل حماية المشروع الوطني،غير أن هذه الحالة تحولت إلى طاحونة إعلامية تدار محلياً وإقليمياً بأيد كارهة لحماس تبتغي تشويهها وشيطنتها وإظهارها بالمتمسك بالسلطة على حساب المشروع الوطني الاسلامي الذي تنادي به.

إن حالة الانقسام ثم تعثر المصالحة لا يمكن قذفه في وجه حماس دون فتح ، فالطرفان مسئولان عن هذه الحالة وعن استمرارها ، ولست بصدد التفصيل في الأسباب الظاهرة والباطنة ، ويكفيني أن أقول إننا نعيش حالة استثنائية لها تداعيات سلبية على المشروع الوطني يجدر إنهاؤها وإعادة اللحمة إلى الوطن والمواطن والنظام السياسي .

ومع ذلك فإن حالة الانقسام تعني عملياً أن فلسطين تسير تحت قيادة الخصمين في تطبيق خيارين سياسيين مختلفين ، احدهما في الضفة والأخر في غزة وهو نتاج مؤسف لأن تداعياته لا تصب في مصالح الشعب الفلسطيني العليا .

أما تجربة الحصار وازدياد البطالة وتوقف التنمية فهي النتائج الطبيعية لتواجد حماس في الحكم على حساب المشروع الأمريكي الإسرائيلي القائم على التفاوض وتصفية القضية الفلسطينية من خلال مباحثات غير موزونة بين عباس وإسرائيل ،وليس لحماس أن تختار بين الحصار والاستسلام للشروط الإسرائيلية والأمريكية، وإذا اختارت فإنها تختار المقاومة والصبر على الحصار.

هل يمكن توقع غير ذلك مع فوز حماس بالتشريعي ثم بالحكومة ، لا احسب أنه ثمة توقعات أخرى، وهل يمكن لحماس أن تتنازل عن الحكم لفتح حتى تتجنب والشعب الحصار وتوقف التنمية، لا أحسب أن هذا المقترح مصيب في إطار سياسة التدافع مع الاحتلال من أجل (التحرير وتقرير المصير) ، وإن كان مقنعاً بعض الإقناع عند من يبحث عن ظروف معيشية أفضل حتى في ظل الاستيطان وتخلف المشروع الوطني التحرري .

خلاصة الأمر تقول إن تجربة حماس في الحكم غنية وثرية وتستحق أكثر من دراسة أكاديمية متخصصة. وإن فيها من الإيجابيات للمشروع الوطني ما يستحق بيانه وتفصيله، وإن ما ينسب إليها من سلبيات يستحق الوقوف أمامه للتصحيح والاعتبار، وأحسب أن المشروع الوطني تقدم بمشاركة حماس في الانتخابات ثم في إدارة الحكم ومنافسة فتح وتقديم نموذج آخر، وتعزيز الديمقراطية ومحاسبة المفاوض دستوريا وشعبيا لاسيما بعد إقرار وثيقة الوفاق الوطني.

أربعة أعوام على حكم حماس . .
أصل الحكاية

- صراع برامج .. تدخلات دولية ..
- ملامح الهجـوم الإعـلامـي المتواصل
- النجاح يُحبط كلاليب الإفشال...
- تفعيل القانون بعد سنوات من التعطيل

د.حسن أبو حشيش

وكيل مساعد وزارة الإعلام
رئيس المكتب الإعلامي الحكومي

صراع برامج .. تدخلات دولية ..

منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية والبلدية قبل أربعة أعوام وحالة الصراع الداخلي الفلسطيني على أشدها، والخلاف بان بدرجة أكبر وأوضح، والانقسام أضحى سيد الموقف، ولاكت الألسن، وكتبت الأقلام، وعلت الأصوات، وأُعدت الدراسات والأبحاث...الكل يُفسر الخلاف، وذهبوا بعيدا وقريبا في توضيح الظاهرة، فمنهم من أصاب ومنهم من اخطأ، ومنهم من تعمد التشويه لحركة حماس وحكومتها، ومنهم من صور الصراع على النفوذ والكراسي والمناصب وتقاسم الكعكة كما يرون، وأن الطرفان أساءا للقضية الفلسطينية... واليوم وبعد مرور أربعة أعوام على حكومة حماس من المهم أن نُسجل للتاريخ والأجيال أصل حكاية ما يدور في فلسطين وخاصة في العلاقات الوطنية.

للأحداث عمق في زمان الأيام، وتشعب في الأسباب، وتعقيد في العلاقات المتشابكة والمتداخلة...فجرى تفسيرات سطحية لما يحدث، وتوضيحات في الاتجاه الخاطئ، لذا وجدنا خللا في ميزان الحُكم، وشرخا في مرآة النظر للواقع، وأُبعد العقل والضمير لحساب العاطفة والانفعال، وأُغفل العمق لحساب السطحية... فتساوي الجاني والمجني عليه، وأوقفنا السلوك الميداني على خطأ سلوكي هنا أو هناك، وتركنا منطلقات الأحداث، وجذور الدوافع، وعمقها في بحور السنين الغابرة، وتجاهلنا بقصد أو بجهل تداعيات غيرنا علينا (الاحتلال وعلاقاته الدولية والإقليمية) ورغباته وتصرفاته وتدخلانه، ولم نلتفت إلى محاريك السوء التي تستخدم مجموعات معلومة ومجهولة (كملقط) لالتقاط جمر الفتنة دون أذى يلحقهم تحت حجة التنظيم والنضال والشرعية.

(القارئ العزيز فيما سأذكره أنوه إلى انه سريع من الناحية التاريخية واذكره هنا لكي تعود إلى مصادر موضوعية وكتب علمية لتزداد عمقا في المعلومة والتحليل).

جذور العلاقات:

بعد هذه المقدمة التي هي جزء لا يتجزأ من أصل الحكاية وفهمها، نأتي إلى عمق التاريخ، وجذور العلاقة: يروي التاريخ أن جماعة الإخوان المسلمين (حماس اليوم) كانت من

أهم مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية في عقد الخمسينات وجزء من عقد الستينات، وشكلت مع العديد من القوى القومية واليسارية هذه الحركة، وشهدت فلسطين بقيادة مكونات الحركة الوطنية وخاصة الإخوان المسلمين الكثير من مظاهر وتصرفات الحياة السياسية قولا وفعلا، وقليلا من مظاهر الحياة العسكرية تدريبا وتشكيلا وعمليات. لدرجة أن جولة في أسرار الأجيال التي عاشت في هذه الفترة تجدها تُدرك هذه المعلومة جيدا، بل وتجدها مشاركة وفاعلة بشكل أساس في ذلك. ونتيجة لظروف علاقة الجغرافيا والسياسة بين الشعب الفلسطيني والعديد من دول الجوار فقد تأثر الوضع الفلسطيني بكل المجريات الإقليمية، مما أوجد حالة من الجدل الداخلي بضرورة تغيير الخارطة السياسية القائمة، لمراعاة التطورات من حولنا، فكانت فكرة تأسيس حركة فلسطينية تهتم بالبعد الوطني، وذلك كون القوى السياسية القائمة لها أبعاد قومية وإسلامية ويسارية في تعاطيها مع الشأن الفلسطيني، فجعل الحركة الوطنية وخاصة الإخوان المسلمين في حالة تأثر واضحة لما يحدث مع الحركة الأم في بلدان الجوار، وألقى الأمر بتأثيره سلبا وإيجابا على أداء الجماعة في فلسطين... فكان تأسيس وانطلاق حركة فتح من شخصيات وطنية كانت تنتمي في أغلبها للإخوان المسلمين، ومع التطورات المحلية والإقليمية والعلاقات العربية والدولية للحركة بعدت الشقة بين الحركتين، وسيطرت فتح على منظمة التحرير، و سيرتها كما تريد، مما أدى لتغيير في الخارطة السياسية الفلسطينية وخاصة بعد معركة الكرامة في نهاية الستينات، وبقيت فتح تتغلل في الشارع على حساب التيارات الموجودة وخاصة الإسلامية، التي تعرضت للجزر وعوامل نحت وتعرية بشرية غيبتها عن قيادة الشارع سياسيا طوال فترة عقدين من الزمان (1965-1985) تقريبا، وبات الشارع تحت سيطرة المنظمة بقيادة حركة فتح، التي تبنت مواقف سياسية وفكرية واجتماعية وثقافية تختلف كثيرا عن مواقف الإخوان المسلمين، التي انشغلت في لملمة أوراقها وطاقاتها وجراحاتها، وانكفأت على إعادة البناء التنظيمي لها ولمؤسساتها.

إلى أن بدأت الجماعة تتنفس الصعداء، وعادت لتُزاحم حركة فتح التي هيمنت بالكلية على كل شيء في الشارع الفلسطيني، وكان النصف الأول من عقد الثمانينات قد شهد تنافسا وصل لدرجة الصدام، والحرب الإعلامية، والتجاذبات، بين محاور الحركة الوطنية، وشعرت المنظمة وفتح بعودة المنافسة للحركة الإسلامية.

عودة قوية:

فجر الله بقدرته ومشيئته الانتفاضة الكبرى في الثامن من ديسمبر عام 1987م، ودخلت جماعة الإخوان بها بقوة، وكانت سببا أساسيا لتصعيدها وقيادتها، وشهدت هذه الانتفاضة تنافسا كبيرا وواضحا بين تيارين أساسيين، تقاسما نسبيا الزعامة على الشارع الفلسطيني: التيار الإسلامي بقيادة حركة حماس، وتيار منظمة التحرير بقيادة حركة فتح، ويرى العديد من المحللين والواقع يؤكد رؤيتهم: أن هذه الانتفاضة أنقذت المنظمة وحركة فتح بعد أن كانت سجلت تراجعا كبيرا في الحضور والتأثير في الشارع، وخاصة بعد الخروج من بيروت وحركات الانشقاق الداخلية المتتالية، كذلك كانت هذه الانتفاضة بوابة الإخوان المسلمين (حماس) للانطلاقة بثوب جديد، و ولتسجيل حضور قوي وفعال على الصعيد السياسي والعسكري بعد أن نجحت في تكوين رصيد بشري واجتماعي وثقافي على مدار عقدين من الزمان.وباتت المزاحمة واضحة وقوية في المناسبات الوطنية، والفعاليات النضالية، والبرامج السياسية، والرؤى الجهادية والكفاحية، حتى الهدف من الاستمرار في الانتفاضة تباين بين التيارين. وتغيرت الخارطة السياسية نسبيا، واختلف ميزانها عن العقدين الماضيين، وبتنا نلحظ تيار فتح يحاول التمسك بالشرعية، وبالحق في تمثيل الشعب الفلسطيني منفردا مع بقية مكونات المنظمة، وتيار حماس يحاول انتزاع حقه في أن يكون لاعبا أساسيا في الساحة الفلسطينية، ويحاول أن يعيد مجده الذي عايشه المواطنون في عقد الخمسينات والستينات... وهكذا تباينت اللافتات، واختلفت الفعاليات، وتنافرت الأفكار والرؤى، وبات التنافس على قيادة الشارع واضحا، وشهدت هذا التنافس كافة المواقع النقابية والطلابية ومؤسسات العمل الأهلي، ويُعتبر هذا بالعرف الديمقراطي والحضاري مظاهر تقدم ومدنية، وعلامة من علامات الوعي والإدراك، وتزداد هذه النظرة الإيجابية للتباين في حالتنا الفلسطينية كونها تحتاج لكل الأفكار والآراء والجهود للخلاص من الاحتلال.

ولكن هذا التباين لم يكن مقبولا فعليا وواقعيا وإن كان التشدق بغير ذلك، وهناك تحسس من الآخر، ونبذ للمنافس، وادعاء غير مقبول بالشرعية، وأن أي جسم خارج المنظمة هو غير شرعي، الأمر الذي انعكس على خلافات وصدامات حدثت بين الحركتين بين الفترة وأخرى، ولأسباب مختلفة، جزء منها صحيح، وآخر وهمي ومختلق لخلق الذرائع، حتى السجون لم تخلُ من هذه الصدامات والنظرات الضيقة والفئوية (لدرجة أننا سمعنا عن

مخصصات مادية وعينية خاصة لأسرى منظمة التحرير فقط). وكان كل عام من أعوام الانتفاضة يشهد زيادة في شعبية حماس، وقوتها الجماهيرية والعسكرية، وتمكنت من فرض احترامها على الشارع المحلي والعربي وحتى العالمي...

أوسلو واختلاف البرامج:

ثم كان مؤتمر مدريد، ثم اتفاقيات أوسلو من قبل فتح، ورفضتها حماس، وقامت السلطة الفلسطينية، وعادت غالبية قيادة المنظمة للقطاع والضفة، وتشكلت الأجهزة الأمنية، وكان برنامج السلطة مرتبطا باتفاقيات أوسلو السياسية والأمنية، وكان برنامج حماس معارضا وعلى النقيض، وكرست أوسلو التباين، وأصبح الخلاف بين منهجين ومدرستين أكثر وضوحا وحضورا، ومارست فتح دور السلطة بشكلها السلبي على صعيد العلاقة مع حماس والمقاومة وعلى صعيد حقوق الإنسان، وكانت حماس ضحية هذه السياسة، فكانت مجزرة مسجد فلسطين في الشهور الأولى من عمر السلطة، ثم كانت سلخانة عام 1996، و1997 حيث تغولت فتح على حماس بشكل سافر، ولم تسلم قيادة حماس ومؤسساتها وأعضائها، وتم قمعها تحت حجة حماية المشروع الوطني، ورأى فريق واسع من المُحللين في هذا النهج القمعي استمرارا لاحتكار الشرعية الوطنية، وإدعاء حمايتها، ووضعت فتح تعريفا جامعا مانعا للشرعية والمصلحة الوطنية، لا يحق لحماس ولا لغيرها في الدخول فيها إلا بشروط معينة.

صبر حماس وانتفاضة الأقصى:

وبقي الحال على وضعه إلى أن دخلت انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من أيلول عام 2000 م، حيث الاحتلال لم يُعطنا شيئا، والسلطة في أسوأ صورة لها أمام الناس، وحماس تحت القمع والإقصاء، ومقاتليها في سجون السلطة...

صبرت حماس على الأذى المادي والمعنوي من قبل السلطة حرصا منها على السلم الاجتماعي، والنسيج الوطني، وفي المقابل كانت فتح تعلن أنها تفعل ذلك حماية للوليد الجديد (كيان السلطة) على طريق انتهاء المرحلة الانتقالية وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، لذا كانت غالبية الأجهزة الأمنية والسياسية تتبنى هذا التفكير أملا ورغبة في الدولة، وربما كانت النوايا للغالبية شريفة عكس السلوك الذي لم يكن شريفا

ومبررا على الإطلاق... وفي خضم هذه المعادلة التي لم تكن سرا على الرأي العام، نما تيار من صفوف المؤسسة الرسمية كان موجودا في أصل وأساس التكوين، على علاقة فكرية وسياسية وأمنية مع الأطراف التي على علاقة بالقضية الفلسطينية (بعض أطراف الإتحاد الأوربي، والإدارة الأمريكية والاحتلال) حولوا المشروع الوطني لمشاريع خاصة، وباتوا أصحاب نفوذ، ورهنوا مصالحهم ونفوذهم ومستقبلهم بهذه الأطراف، ونظروا لها، ومرروا قراراتهم، ونفذوا أوامرهم... فاختلط الحابل بالنابل، والمواقف كلها مشينة ضد الرأي العام وحماس جزء منه، والنوايا اختلفت بين حسنة قصدها الخروج من عنق الزجاجة نحو نور الدولة، وبين خبيثة قصدها تمرير مخططات الاحتلال وتحقيق مآرب ذاتية بثوب وطني.

اندلعت انتفاضة الأقصى وسط هذه المعادلة المقروءة بوضوح، والمعقدة في تفسيراتها، وكانت حماس مُنهكة، قد أمعن فيها القمع والإقصاء والتنسيق الأمني والمُحاصرة والتشويه والحرب الدعائية السوداء، وكانت غالبية حركة فتح قد سيطر اليأس عليها، نتيجة تمركز الصلاحيات والنفوذ والامتيازات بيد قلة قليلة، اعتبرها الكثير من الفتحاويين إنهم لا يستحقونها، كذلك نتيجة تنكر الاحتلال لكل الاتفاقيات، ورفضه منح الدولة، مقابل أننا تنازلنا عن كل شيء هو يريدنا التنازل عنه. وبقي أمراء الحرب هم من يسيطر على الوضع، وهم أهل السلطان والنفوذ، واتهمتهم أغلبية فتح بأنهم سرقوا الحركة، وشوهوا تاريخها، ورهنوها لكافة الأطراف ذات العلاقة.

وقد شهدت هذه الانتفاضة عودة قوية وكبيرة لحركة حماس، وتنامت شعبيتها. وفي المقابل تنازع فتح تيارات منها ما يريدها العودة للمقاومة ومجدها، ومنها من يريدها أن تتنازل عن البقية الباقية من تاريخها، وتغير كامل ثوبها وجلدها.

الانتخابات وفوز حماس:

ونتيجة لكل ذلك دخلت حماس الانتخابات البلدية والتشريعية لأول مرة، وحققت نجاحات باهرة، ووقف أمامها العالم، وتراجعت حركة فتح، وبات المشهد متغيرا على صعيد الخارطة السياسية، وعاد النفوذ متساويا بين الحركتين. ولكن أصحاب النفوذ في فتح لم يقبلوا بالواقع وإن تم التعبير بغير ذلك، فسحب ودفع الحركة إلى مربع المشاركة

في الحصار، وتوترت العلاقة الفتحاوية الداخلية، مما ألقى بظلاله على سلوك الحركة على أرض الواقع، ولم يصمد تيار الأغلبية الصامتة من فتح أمام قوة نفوذ الأقلية المتنفذة والتي تتنفس وتتغذى بحبل سري، وتعمق اختطاف الحركة من ثوبها (كما يرى الكثير من المحللين المقربين من فتح) ولكنه هو مسئول عن فعل هذه الأقلية الحاكمة لأنه يوفر لها الغطاء التنظيمي، ويساهم بترسيخها إعلاميا وسياسيا. و يرى المراقبون أن هذه المعطيات التي باتت كالشمس في وضح النهار تدلل على أن الخلاف الذي زاد وتعمق بعد الانتخابات هو ليس بين حماس ومجموع فتح وإن كان الامتداد التاريخي كذلك، بل هو مع فئة قليلة تمكن من سرقة القرار الداخلي لفتح في ظل أزمة العمل المؤسساتي والديمقراطي للحركة، ولا يعنيها أن يكون سلوكها يخدم الحركة الأم أم يُسيء إليها.

الأسباب الحقيقية للصراع:

كل ذلك يمهد لمعرفة الأسباب الحقيقية للصراع والخلاف الداخلي، حيث أن القراءة الموضوعية لطبيعة العلاقة بين فتح وحماس على مدار نصف قرن من الزمان تقريبا مهم جدا، واشتداد أزمة هذه العلاقة بعد فوز حماس المدوي وخسارة فتح العميقة، وتقاسم أدوار السيادة...فإن النتيجة تؤكد أن الخلاف القائم اليوم هو ليس بين حماس وفتح، بل بين برنامجين متناقضين، ورضيت قلة متنفذة أن يكون الصراع دمويا بعد أن سرقت قرار حركة فتح الوطني... حيث كان الهدف من هذا الصراع هو :

أولا: زج حركة حماس في تصرفات تُعتبر غريبة عنها، ومرفوضة من قبل الجماهير، ولم يتعودوا عليها من حماس... وذلك لتشويه صورتها، وزعزعة شعبيتها، وإحداث انتكاسة في مكانتها، التي حققتها في الانتخابات المختلفة مؤخرا. وإثبات أن حماس لا تصلح للسياسة ولا للإدارة ولا للحكم، بسبب عجز في برنامجها ورؤيتها.

ثانيا: بعدها يتم العمل على إجراء انتخابات شاملة مبكرة، كحل ومخرج وحيد و فريد للازمة، وبعد أن تكون الجماهير انفضت من حول حركة حماس، ومنع عودتها بنفس التأثير والقوة.

ثالثا: القضاء على مؤسسات فتح القديمة، والتخلص من الحرس القديم، الذي مازال يُنظر له على أنه يُراعي تاريخ الحركة وأدبياتها، واستبداله بشخصيات أكثر استعدادا للتساوق مع ما يُريد المجتمع الدولي، بما في ذلك استخدام العنف والسلاح في التغيير وفرض سياسة الأمر الواقع.

رابعا: تشويه صورة المقاومة، والعمل على كسر البندقية، من خلال خلط الأوراق على المواطن، ومن ثم وقف المقاومة تحت بند وقف الفلتان وجمع السلاح حفاظا على السلم المجتمعي.

خامسا: إدخال الجماهير في دوامة خطيرة من الحصار، وإفقاده للأمن والمال والحرية وهدوء البال، لدفع جزء منه إلى الهجرة، وترك البلاد بحثا عن كل مقومات الحياة الآمنة، ودفع الجزء الباقي على القبول يائسا بما يتم طرحه من حلول سياسية هشة لا تُسمن ولا تُغني من إستقلال ومنح الحقوق.

سادسا: رفع الرقابة عن أصحاب النفوذ الذين تربعوا على عرش المؤسسة الرسمية والتي فُرضت تلقائيا بعد تشكيل الحكومة العاشرة، وعودة الاستغلال، ومشاركة المواطن في لقمة عيشه وبناء منزله، وتأصيل عمليات التهريب والتجارة غير المشروعة، واستغلال النفوذ على المعابر في علاقات ومصالح مشبوهة مع الاحتلال، وعودة التنسيق الأمني بشكل علني وقانوني ومشروع... كل ذلك وغيرة ترعرع على مدار عمر السلطة وتزعزع وتراجع رسميا منذ الحكومة العاشرة بقيادة حماس.

لهذا كله ولغيره كان القرار الدولي والإقليمي والدولي بضرورة إفشال حماس، وإسقاطها، وعودة قيادة الدفة للتيار الذي يتساوق مع قرارات هذه الأطراف، ووجدوا الأدوات المحلية جاهزة ولديها الاستعداد لتنفيذ المخطط، فكانت المناكفة الإدارية، والإضرابات المُسيسة، والحصار الشامل، ومقاطعة الحكومة، وشل المجلس التشريعي وتعطيله، والفلتان الأمني، والفوضى المبرمجة، والحملات الدعائية السوداء ونشر البلبلة والإشاعة والأكاذيب...

وبسبب ذلك آلت الأمور إلى ما آلت إليه.

خبايا الصراع هذه لم تعد خافية، وباتت حديث عشرات المقالات والتقارير والمقابلات الصحفية حتى من رموز لحركة فتح، وباتت حديثا علنيا ورسميا لكل الأطراف ذات العلاقة.

فعلينا التبصر جيدا، والوقوف على الأحداث مليا، ولنحذر من شرك التعميم المقصود.

هذا هو أصل الحكاية، وبين هذا الإجمال تفاصيل دقيقة تزخر بها الكتب والدراسات ووسائل الإعلام، أدعو بل وأُشدد على ضرورة الإطلاع والبحث للوصول للوعي والإدراك... وإلا سنبقى أسرى لحرب دعائية كاذبة ومُصاغة في أروقة الإفساد لهذه القضية، وستُدمر الأخضر واليابس، ولن يرحمنا الله ولا التاريخ ولا الجيل القادم إن استسلمنا لها، لأن الانقياد الأعمى في تفسير الحوادث الجلل مرفوض!!! لم ينته الحديث عن أصل الحكاية و سنبقى نرددها شهادة للأجيال.

ملامح الهجـوم الإعـلامـي المتواصل على الحكومة لإسقاطها:

قلنا أن أصل الحكاية لما يحدث في فلسطين على صعيد العلاقات الداخلية أن حركة فتح التي تقود وتسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية رفضت نتائج الانتخابات، وعودة الحركة الإسلامية، ورفضت الشراكة الحقيقية...واستخدمت كل الوسائل والأساليب والآليات لترجمة هذا الموقف المبدئي والفلسفي، فكانت مظاهر الفلتان الأمني بكافة أنواعه وصوره، من قتل العلماء، وتصفية المواطنين على الهوية واللحية والحجاب، والاعتداء على المساجد، وإنشاء المربعات الأمنية، وعربدة فرق الموت، والمسيرات المسلحة ضد الوزارات والمجلس التشريعي، وكل ذلك كان مقدمة لتحرك أمني سياسي انقلابي تقوده الأجهزة الأمنية التابعة لحركة فتح بقيادة أمراء الحرب وعصابات فرق الموت، ففشل تحرك فتح الانقلابي الدموي، وتمكنت الحكومة الشرعية بقيادة حماس أن تبطل وتحبط هذا الانقلاب المدعوم والمسنود إقليمياً ودولياً، وتفككت الهالة الأمنية الفاسدة والقاتلة وكان الموقف الحاسم في منتصف يونيو 2007م . وبدلاً من أن تستفيد حركة فتح والرئيس محمود عباس آنذاك من قدرة الحكومة على إنهاء أمراء الحرب الذين كانوا يعملون ضد عباس نفسه حسب تصريحاته، وبدلاً من إعادة ترتيب الوضع السياسي على أساس الشرعيات التشريعية والحكومية والرئاسية، والعمل كفريق جماعي لخدمة الشعب والقضية...أمعنت فتح في الانقلاب والإقصاء فقررت الانقسام وحصار غزة، واعتبارها إقليماً متمرداً يستحق السحق والتأديب.

ومن أهم الأساليب المُستخدمة من حركة فتح ضد حماس بشكل مركز ومكثف وقوي ومتواصل هو الحرب النفسية والإعلامية التي أخذت شكل الدعاية السوداء والإشاعة الكاذبة، متخلية بذلك عن كل أصول الخصومة السياسية، ومتناقضة مع آداب الحوار والخلاف والنقاش.

دعاية سوداء:

وبرزت الحرب الدعائية الفتحاوية السوداء في مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى: كانت في الدعاية الانتخابية التي وُجهت ضد حماس ورموزها بالدرجة

الأولى، وهدفت إلى تخسير حماس الانتخابات، من خلال تشويه صورتها، وزرع صورة نمطية لدى الرأي العام تعتمد على الاتهام بالجهل السياسي لحماس، وعلى الموقف الأيدولوجي المتناقض مع رغبات المجتمع الدولي، وعدم صلاحية حماس للعمل السياسي والعام وهي متمسكة ببرنامجها وثوابتها.

المرحلة الثانية: بعد فوز حماس وتشكيل الحكومة العاشرة، وكانت مضمونها السخرية من الأداء، ومن عجز البرنامج، ومن القدرة على التعامل مع المجتمع الدولي والإقليمي، ومن توفير خدمات المواطنين...وصاحب ذلك الفوضى الأمنية، والحصار الاقتصادي، والقطيعة السياسية... وركزت دعايتهم على العودة إلى الانتخابات المبكرة، وكان مخططهم من وراء حملتهم في هذه المرحلة هو تنفير الناس من حماس، وتشتيت الجماهير من حولها، وزعزعة الثقة بها وببرنامجها، وحاولوا أن يزرعوا معادلة انتخابك لحماس مرة ثانية يعني الحصار والفوضى الإغلاق والجوع والموت.

المرحلة الثالثة: بعد القضاء على التمرد والانقلاب الفتحاوي الأمني، ورغم بشاعة وقذارة الحملة برمتها وبكل مراحلها إلا أن التفاهة والانحطاط بلغ مبلغه في هذه المرحلة واعتمدت على التركيز والتكثيف والإغراق والسرية والأمنية، والتلفيق ونسج الخيال، والأكاذيب والتلفيقات، ويقوم عليها شخصيات تابعة لفلول التيار الانقلابي الأمني من باب الانتقام، وتعويض الهزيمة والفشل، وشخصيات صغيرة تحتاج إلى وظيفة من مثيل تفريغات 2005م، وشخصيات أرادت الحفاظ على الراتب أو الدرجة أو الرتبة...خسرت فتح بدرجة عميقة ما بقي لها من قيم وأخلاق ومُثل، وهبطت إلى درجة سحيقة، ولم تراعِ الدين والعُرف والعادات والتقاليد ولا النسيج الاجتماعي، فكذبت وكذبت وكذبت، وتمادت ضد رموز المقاومة وقيادات حماس، ورموز الحكومة...

تعددية المراحل:

كان هدف حملتهم في هذه المرحلة هو العقاب، والتحريض على الفوضى والفلتان والعصيان، وأن يثور الناس على الحكومة، وتحريض الاحتلال على الحصار والعدوان، وتحريض المجتمع الدولي والإقليمي على استمرار الإغلاق ورفض التعامل مع حماس وحكومتها، والأخطر من كل ذلك هو زرع في ذهنية المواطن أن قيادات حماس (فاسدة) ومتصارعة ومتنافسة، وهذا الأمر يمهد إلى حملات من الاغتيالات والتصفيات ضمن مخطط يشارك فيه الجميع، ثم تُروج الحملة الدعائية الفتحاوية أن هذا يأتي في إطار صراع داخل حماس...

وفي كل المراحل اعتمدت فتح على ناطقين مرضى، وأصحاب ملفات خاصة مع حماس،

ويكنون لها الحقد ومتناقضين مع قيمها ومثلها...واعتمدت على مواقع هلامية الوجود، سرية وأمنية غير علنية، وعلى إذاعات محلية سافرة في الحقد والتحريض، وتلفاز فلسطين الذي مثل إحدى أهم أدوات دعايتهم وإشاعتهم، وساعدهم وتعاون معهم الإعلام الصهيوني وبعض الإعلام العربي الحاقد على حماس وفكرها.

إن الحملة الدعائية الفتحاوية على مدار السنوات الأربع هدفت إلى تحقيق إطار عام وشامل من الأهداف أبرزها:

1- الضغط النفسي والسياسي والمعنوي على حركة حماس وحصارها من الداخل إلى جانب الخارج.

2- تشويه صورة حماس وحكومتها وإبرازها بالعاجزة والفاشلة .

3- زعزعة ثقة الرأي العام بحماس وفك التفاف الجماهير حولها .

4- إفقاد الشارع العربي والإسلامي الثقة بحماس وإضعاف التعاطف الشعبي معها .

5- زعزعة مواقف الأحزاب والهيئات الرسمية وغير الرسمية في المنطقة من حماس وحصارها وإظهارها بأنها تدعم حركة غير مؤهلة بالدعم .

6- إيجاد صيغ تبريرية لتواطؤ فتح في الحصار والدفاع عن العجز العربي في ملف الحصار ومقاطعة حكومة حماس وإعمار غزة...

حرب إعلامية:

لقد رأينا وعايشنا وسجلنا أن الحرب الإعلامية كانت بجوار الطائرة والصاروخ والبارجة والبندقية في الحرب العدوانية التي قامت بها قوات الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة نهاية عام2008م، بداية عام2009م، حيث كانت التصريحات والمقالات والتحليلات من بعض المتحدثين والكتاب والمحللين سواء الفلسطينيين أو العرب والتي تحمل حركة حماس المسئولية، وتُبرأ الاحتلال، وتنشر المعلومات المغلوطة والكاذبة والمبرمجة وخاصة الأكاذيب التي تدعي أن هناك عشرات الشهداء من معتقلي فتح السياسيين وهم يدركون انه لا معتقلين سياسيين في سجون الحكومة في غزة , وهم يدركون كذب ذلك ولكنهم يمارسون دورا محددا لهم للفت الأنظار عن بشاعة وحجم الجريمة ويقدمون خدمة للاحتلال.

وهذا المظهر الإعلامي تكثف بشكل قوي وبثته بعض الفضائيات التي تقف ضد المقاومة وحركة حماس، وأبدعت فيه بعض المواقع المحسوبة على التيار الانقلابي القديم المحسوب على

حركة فتح... حيث الإشاعات والأكاذيب وفبركة الأمور الخاصة بالوضع الميداني وأمور خاصة بالقيادات الحكومية والحمساوية ... ومن أهم ملامح الخطاب الدعائي لهذا الطابور المتناغم مع التطبيع والتسوية في المنطقة... قدح المقاومة وتحميلها المسئولية ,وتبرئة الاحتلال باعتباره يدافع عن نفسه أمام الصواريخ العبثية, وبأن المقاومة جلبت لنا الدمار والخراب والحصار, وبأن حماس تتخذ من الشعب رهينة لتحقيق مصالحها , وبأن حماس تسرق المعونات وتبيعها في الأسواق, وأن حماس تقتل الناس في الشوارع ,وأن الحل الوحيد هو عودة قطاع غزة للشرعية, وان حماس عليها تعلم الدرس وترك السياسة للسلطة الشرعية برئاسة عباس , وأن حماس تدعي الانتصار أمام هذه المجازر والخراب , وأن قادة حماس هربت عبر الأنفاق إلى العريش وتركت الناس لمصيرها ,وأن عملاء من حماس هم وراء قتل سعيد صيام , وأن محمود الزهار نقلته سيارة إسعاف وهربته إلى مصر, وأين هي المقاومة التي كانت حماس تتوعد العدو وأين العمليات الاستشهادية... كل هذا الخطاب قد روج له الاحتلال بأدوات عربية وفلسطينية لزعزعة الجبهة الداخلية , ودفع الناس للثورة ضد المقاومة بقيادة حماس ... والشخصيات التي تولت كبر هذا المضمون فلسطينياً هي نفس الأشخاص الذين غرقوا في الأمنيات بأن تُنهي الحرب حماس ووجودها وعودتهم للنفوذ ...وللأسف كان خطاب محمود عباس أوضح شيء , لاحظوا خطابه في الأمم المتحدة وفي القاهرة وفي شرم الشيخ وفي الكويت وفي كل مؤتمراته , ومحمد دحلان , والطيب عبد الرحيم , وأحمد عبد الرحمن, وياسر عبد ربه الذي ما توقف على مدار الحرب، وتوج الأمر بخطاب هو الأسوأ يوم الخميس 22 -1- 2009 م.

وهذا الأسلوب يُعتبر إشارة على فشل الأسلوب العسكري في النيل من المقاومة فأطلقوا أبواقهم الناطقة باللكنة الفلسطينية ,لعلها تُطفئ أنوار الصمود , وتنال من العزيمة الصامدة والصابرة بعد عجز السلاح...

وضعت الحرب والعدوان أوزارها وفشل الاحتلال وأعدائه في المنطقة في تحقيق ما يريدون، وفشلت هذه الجولة العسكرية والدعائية، ولم تسقط المقاومة ولا حكومتها، ولم يثور الشعب،وكسبت حكومة حماس تعاطفاً وتأييداً شعبياً ومحلياً وعربياً وإسلامياً ودولياً،وبفضل الله ثم بوعي الرأي العام الكبير والرائع والمحترم والذي يستحق التقدير والحب والوفاء والرعاية...فشلت مخططات الرصاصة والقلم والصورة المضللة، لم تنفعهم كثافة الروايات، ولا كثرة الأبواق، ولا ضخامة الآلة والإنفاق عليها، ولا قذارة المواقع السرية، والكذب والتدليس بات واضحاً ومتناقضاً مع

العقل والنقل...لذا سجلوا صفراً كبيراً، وأنفقوا أموالهم، وتشربوا الحسرة والفشل، وتجرعوا مرارة الخسارة الجديدة كما خسائرهم المتلاحقة ولولا الحبل السُري الممدود لهم لشاهد الناس نتائج غير الموجودة.

ورغم معرفتهم بالأرقام والحقائق والوقائع فشل حملتهم الدعائية السوداء الممتدة عبر عمر الحكومة الشرعية بقيادة حماس...إلا أنهم يمارسون نفس الأدوات والمضامين، ويكررون الفشل والخيبة وهذا برأيي يعود لسببين:

الأول: هم لا يملكون قرارهم، ولا استقلالية لتحركاتهم ومواقعهم فهم ينفذون أوامر وقرارات للأسف أنها تخدم غيرهم ولا تعود عليهم إلا بامتيازات رخيصة ذاتية من مال وجاه ونفوذ وسهولة تنقل وحرية سرقة منظمة.

الثاني: لأنهم لا يدفعون الأموال الطائلة التي ينفقونها على الحملات الدعائية ضد شعبهم وإخوانهم وأقاربهم وعوائلهم من جيوبهم ولا من ميزانيات التنظيم بل من أموال الشعب الفلسطيني المُحصلة من الضرائب والجمارك ومن الدعم الذي يأتي لخزينة فياض، ويضطر للإنفاق منه لأمراء الحرب كسباً للود، وكسباً للأنصار وشراءً للذمم حتى يتمكن من تحقيق المخطط الكبير ضد القدس واللاجئين والحدود...إنهم ينفقون من أموال كهرباء غزة، ودواء غزة، وتعليم غزة، وإعمار غزة...إذن في حسابهم المادي هم غير (دافعين من جيوبهم) فلماذا لا يمارسوا هواية النذالة والسفالة التي تربوا عليها، ويحاولوا إسقاطها على كل الشعب الفلسطيني؟!

شهوة للانتقام:

للسببين السالفين بالذكر، تعمقت الشهوة الانتقامية لحركة فتح من خلال الحرب الدعائية السوداء، وبعد فشلهم الكبير في كل ما سبق، انطلقوا مجدداً في حملة مكثفة ومركزة تعدت الخطوط الحُمر، ووصلت النذالة إلى الهاوية ولم يتركوا أحداً إلا نسجوا له في مقاعدهم وهم ثمالة وفي بيوت الليل والهوا الخاصة قصصاً خيالية وبأوامر من أعلى جهة إعلامية في فتح.

ومن خلال القراءة الميدانية، والملاحظة للواقع، والمتابعة الدقيقة للوضع السياسي والأمني لحكومة فتح في الضفة، وعلاقات فتح الإقليمية والدولية، نستطيع أن نقول أن فتح وضعت أهدافاً جديدةً إضافة للسابقة من وراء حملتها الأخيرة من أبرزها:

1. أرادوا أن يُشعروا الرأي العام الفلسطيني أن فتح فاسدة ولكن حماس كذلك فاسدة، وأن فتح فشلت وحماس كذلك، لذا على حماس عدم المزايدة وإدعاء النزاهة والطهارة.

2. إن استمرار اعتقال المئات من أبناء الضفة الغربية من قِبَل فتح على خلفياتهم السياسية والحزبية والمقاومة، وتدهور حالة حقوق الإنسان والحقوق الإعلامية والسياسية...كل ذلك كشفهم وفضحهم فكان لزاماً خلط الأوراق وبعثرة الوقائع وتعمية الرأي العام.

3. فضائح الفساد المالي والإداري والأخلاقي لرموز في فتح وجهت للحركة صفعات ذاتية قوية كان لابد من لفت الأنظار وعكس التيار نحو الشرفاء.

4. كذلك استمرارها في تجفيف منابع المقاومة، ومحاربة المقاومة المسلحة، ودورها في حصار قطاع غزة وتأخر الإعمار، ودور حكومة فتح في أزمة الكهرباء في غزة الآن...يجب في اعتقادهم ألا تبقى هذه الفضائح في فم الرأي العام، وبالتالي يتطلب الأمر إيجاد قصص تخلق حالة من التوازن في الشارع.

5. التغطية على وجود أسماء فتحاوية ضمن قوائم اغتيال القائد الوطني الكبير محمود المبحوح في دبي.

6. التستر على موقف فتح وحكومتها وسفاراتها في تقرير غولدستون وتقرير ريتشارد فولك، حيث كان الموقف مخزي ولا مسئول ومتهاوي، وطاعن لكل الشهداء والجرحى والأسرى.

7. موافقة فتح على العودة للمفاوضات غير المباشرة مع الاحتلال في ظل عدم تجميد الاستيطان، شكّل تراجعاً سياسياً فاضحاً يحتاج التمويه عنه.

8. أرادت فتح من وراء الحملة الأخيرة التغطية على عجزها في التعاطي الجماهيري والسياسي والقانوني في قضية تهويد المقدسات في القدس والخليل وبيت لحم، حيث أن مدن الضفة التي تحكمها فتح هي أقل المناطق في العالم تحركاً وتفاعلاً، وهذا يُسيء لفتح.

لكل ما تقدم فإن فتح للأسف مازالت مستمرة في عنتريتها وعنفوانها الإشاعي رغم فشلها وفضحها، فالشارع يدرك استلابها لقرارها، ولعجزها عن اتخاذ موقف واضح، وأن حملتها السوداء ضد الحكومة بقيادة حماس لم ولن تغير شيئاً، لقد تطور وعي الناس أضعاف ما تطور وعي القادة المتنفذين الذين يسيطرون على فتح فهم الذين قادوها نحو فشل الانقلاب الأمني، وقادوا فتح في تحقيق الأمر المطلوب للحصار الذي شاركوا فيه ضد غزة، وهاهم أنفسهم يقودون فشلهم الجديد في حملتهم الدعائية السوداء، وسيبقى الفشل مادام جمود العقل مسيطر وخبث الهدف بائن.

إن الجبال تذوب من فظاعة وقذارة الحملة الدعائية السوداء على مدار أربعة سنوات ولكن صبر الأحرار، وإرادة الأقوياء، وثقة الواثقين بربهم ودينهم وقادتهم تبطل كل المؤامرات.

النجاح يُحبط كلاليب الإفشال...

إن معيار النجاح في السلوك الإنساني لا يعني قطعا أن يُحقق كل ما يُريد ويرغب الإنسان ,ولكن إذا ما حقق الإنسان أو المجتمع جزءا من أهدافه أو جزءا من خطته فإن نسبة نجاح قد تكون تحققت ,والحديث يكون بعدها على حجم وكمية هذه النسبة , فالنجاح يكون بالنقاط الإجمالية لا بالتفاصيل: فمثلا فريق كرة قدم قد يخسر مباراة أو أكثر , وقد يُؤدي لعبا سيئا وغير مرضي في إحدى جولات المنافسات , لكنه في المُحصلة يحقق البطولة والفوز العام , حينها نقول عن هذا الفريق رغم كل خسارته وإخفاقاته انه انتصر وفاز وحقق ما يريد من البطولة ... كذلك الطالب الجامعي قد يرسب في فصل دراسي أو في بعض المساقات ولكنه في العام الأخير للدراسة ينجح ويحصل على الشهادة الجامعية , وقد يكون معدلة التراكمي ستين بالمائة أو سبعين بالمائة أو تسعين بالمائة ...على هذا النهج الإنساني في تقدير النجاح والرسوب , ووفق هذا المعيار في النظر للأمور , فإننا نؤكد أن حركة حماس بعد أربع سنوات من توليها حكم السلطة الوطنية الفلسطينية كأول مرة في تاريخها قد حققت إنجازا ونجاحا عاما رغم تفاصيل المؤامرة ,وحيثيات كلاليب الإفشال ,ومعالم الإحباط والانقلاب متنوع الصور والوسائل. فبالتأكيد لا يمكن أن نحكم على تجارب الأحزاب والأفكار والحكومات بتفاصيل دقيقة , ويوميات لحظية . بل من بديهيات الإنصاف والموضوعية أن يكون الحكم بالعمومية وبالكليات الكبيرة ,وبمدى تحقيق الخطوط العريضة للرؤى والبرامج و ومدة التمسك بالثوابت والاستراتيجيات .

رفض من البداية:

في الأعراف السياسية المتداولة في النظام الدولي أن أية حكومة جديدة يتم منحها مائة يوم لتقدم تقريرا أوليا للرأي العام والجهات التي تمثله عن خططها وإدارتها 0 الأمر الذي افتقدناه تماما بحق الحكومة الفلسطينية العاشرة التي شكلتها حركة حماس بعد فوزها بأغلبية المجلس

التشريعي الفلسطيني بعد انتخابات حرة ونزيهة في 25-1-2006م. وجاءت المفارقة لهذه الحكومة في زاويتين:

الأولى : أنها ورثت إرثا إداريا وامنيا وسياسيا واقتصاديا ثقيلا وسلبيا, ومكتظا بالفساد والخراب ، حيث كان هذا الإرث عبارة عن مشروع شخصي وذاتي لمجموعة متنفذة حكمت على مدار عمر السلطة الفلسطينية .

أما الثانية : فقد باتت مطالبة بتوفير الأمن والاقتصاد منذ اليوم الأول ,وتعالت الأصوات رويدا بضرورة توفير الرواتب , وإن لم تتمكن الحكومة من تحقيق ذلك عليها الاستقالة .
أمام ذلك فإننا نؤكد أن الحالة المصاحبة لهذه الحكومة غريبة جدا ، وغدت ظاهرة تستحق أن تُدرَس في المعاهد والجامعات والأكاديميات لما تحمله من خصوصية وغرابة وفظاعة المؤامرة , وتنوعها وتشعبها ، وتشابك أدوات الحصار سياسيا وامنيا وإعلاميا واقتصاديا.

إن كل المعطيات والدلائل تشير إلى أن أية حكومة تعرضت لأقل من نصف ما تعرضت له هذه الحكومة لا بد أن يكون الفشل الفوري والسريع هو مصيرها ، ومن المفترض ألا تمكث لا شهر ولا ثلاثة ولا ستة أشهر. . . ولكن نظرا لأن الحكومة الفلسطينية العاشرة , وبعدها الحادية عشر , وحكومة تسيير الأعمال... تستند إلى قاعدة شعبية وجماهيرية واسعة ، ولكونها خرجت من رحم المعاناة والجماهير, ولم تُفرض بالقوة , ولم تأتي على ظهر دبابة . . . فإنها ضربت نموذجا مشرفا في الصمود والصبر والإصرار على خدمة الرأي العام رغم ما تتعرض له يوميا من حصار خارجي شامل, وتحركات داخلية متنوعة ومتصاعدة ، وتشويه إعلامي ركناه : الإفك والكذب, والتخاصم مع الأخلاق والقيم والوطنية والمسئولية الاجتماعية .. وهذه زاوية جديدة لأجلها تستحق الحكومة كظاهرة سياسية الدراسة والتوثيق بجانب غرابة وتنوع المؤامرة منذ اللحظات الأولى .

إن لسان الحال ، وواقع التجربة منذ الشهور الأولى من عمر هذه الحكومة يُوضح قدرة الوزراء وطواقمهم الفنية والإدارية على الإدارة وتسيير أمور وأحوال الوزارة ، وهم يملكون الخبرة والتخصص والدراية والقدرة على إدارة الوزارات رغم كل المحاولات التي ادعت وأشاعت الفشل .

وإن الإصرار والتحدي الحاصل من قبل الحكومة بقيادة حماس لم يكن ركوبا للرأس ، وعنادا فارغا, وتمسكا بالمناصب , ولم يكن مصحوبا بصمت وعجز وندب حظ كما يُشاع ويُروج ,بل كان مقرونا بعمل دءوب في ظل أسوأ الظروف ، وأحلكها وأعقدها ،وأعتقد أن حماس من خلال أداء وزرائها وطواقمهم حققت انجازات إستراتيجية لصالح القضية الفلسطينية ,واعترف بها كل من نظر بإنصاف لهذه المرحلة سواء مؤيد لحماس أم معارض أم عدو , وذلك بجانب العمل اليومي البسيط الذي نقل الوزارات من مرحلة إلى مرحلة ،ومن طور إلى طور , حتى لو أنكرت الأمر بعض الجهات المناكفة داخل الوزارات .

الانجازات الإستراتيجية:

فلقد سجلت حماس خلال السنوات الأربع انجازات كبرى ومهمة رغم كل ملامح المؤامرة :من المناكفات الإدارية , والإضرابات المُسيسة , والمقاطعة السياسية , والحصار المالي والاقتصادي , والفلتان الأمني , والتمرد والانقلاب العسكري ,والعصيان المدني , والحرب الدعائية , وحرب الإشاعة , وتكريس الانقسام , ورفض المصالحة إلا بمقاسات خاصة...ومن أهم هذه الإنجازات :

1- تعرفت على الأوضاع الإدارية الخاطئة داخل الوزارات , وآليات الترقيات والتعيينات , والبعد عن الخبرات والشهادات والكفاءات , والاعتماد على الفصائلية في التعيينات , الأمر الذي أثقل كاهل الميزانية العامة , ورهلَ الجسم الحكومي الوظيفي , وكشفت هذا الأمر للرأي العام .

2- كشفت وفضحت سوءات الدعم المادي من قبل المجتمع الدولي , وأثبتت أنه كان بثمن سياسي باهظ , وعلى حساب الكرامة والولاء والتبعية والمواقف والثوابت الوطنية العامة .

3- زادت من تعرية العلاقة الأمنية والاقتصادية مع الكيان الإسرائيلي ، ومن سوء الاتفاقيات الموقعة , وعلاقة بعض الأزلام والأشخاص الشخصية مع الاحتلال .

4- ضربت نموذجا جديدا في المنطقة لوصول الإسلاميين والحركة الإسلامية للحكم ، واثبات القدرة على الإدارة والمشاركة في الحياة العامة في أعلى درجاتها, وبأسلوب مرن يخدم المواطن ولا يخدش الثوابت .

5- خلقت معادلة جديدة في التعامل مع الاحتلال ، وأوقفت الابتزاز فيه والارتهان له مقابل لقمة العيش وامتيازات سطحية هنا وهناك ، وأثبتت أنه بالإمكان القول لا للعدو , والصمود والصبر

على ذلك .

6- لعبت في ساحات دولية جديدة سيكون لها دور كبير إذا ما أُحسن استغلالها, ولم تتمرس حول العلاقة مع الإدارة الأمريكية وفكرها في أوروبا ، وتمكنت من اللعب نسبيا على التناقض في الموقف الأوروبي ومع الدول المتناقضة مع الولايات المتحدة والاحتلال الصهيوني .

7- أوقفت حالة الفساد وإهدار المال العام داخل المؤسسة الحكومية من خلال قرارات عديدة في هذا الشأن , وخاصة تقليص الامتيازات الذاتية للمسئولين , وتخفيض المصروفات ,وتحقيق الشفافية والنزاهة .

8- أثبتت القدوة الحسنة من خلال رئيس وزرائها ووزرائها الذي يعيشون في بيوتهم داخل أحيائهم ومخيماتهم ، ويصلُون مع الناس في مساجدهم , ويخطبون بهم , فلأول مرة يلمس المواطن رئيس وزراء يعيش ببساطة بيته, حتى الإجراءات الأمنية البسيطة التي فرضتها سوء النوايا والمُخططات القذرة لم تعيق سهولة الاتصال والوصول والمعايشة مع رئيس وأعضاء الحكومة وهذا لم يكن في الحكومات التسع الماضية .

9- أعادت للقانون هيبته بعد ضياع ,وفعلت القضاء بعد تعطيل , وصاغت المفهوم الأمني بعقيدة وطنية , وأبرزت الدور الوطني للأجهزة الأمنية , وحققت الأمن والأمان للأفراد والجماعات والممتلكات بعد أن كان قد فقدها بشكل مبرمج من قبل الأجهزة الأمنية البائدة .

10- حافظت على فلسفة وثقافة المقاومة , وأدارت تفاهمات وطنية عالية مع فصائل المقاومة بكل أطيافها ,وشهدت الساحة في عهدها أبرز ملامح الأداء المُقاوم , وعمليات نوعية لعل أهمها أسر الجندي الصهيوني (جلعاد شاليط)والتصدي للحرب العدوانية التي شنت على قطاع غزة , ونشرت فكر المقاومة في كل بيت فلسطيني ,وحققت توازنا للرعب مع الاحتلال لحماية الشعب من العدوان .

11- تمسكت بالثوابت الفلسطينية , وركزت وتبنت المواقف الصلبة والقوية في قضايا حق العودة , وحق الحرية للأسرى , والقدس ,والدولة ,وعبثية المفاوضات العمياء.

12- حققت التعاون والتكافل الاجتماعي , واجتهدت في مراعاة ظروف العمال والمزارعين والأسر المُحتاجة والصيادين ... ووقفت مع هذه الشرائح المختلفة حتى ولو أدى الأمر إلى خصم جزء من رواتب الموظفين لصالحهم كما هو حاصل الآن.

وهكذا تمضي الحكومة وقد سجل التاريخ صفحاتها وهي تصارع المؤامرة والإسقاط والإفشال بكل مسئولية وإصرار وصبر وحكمة تارة , وحزم تارة أخرى ، لتصبح لنا فلسفة حكم بثوب جديد ،

وباستراتيجيات جديدة كلها تصب في بعد النظر للشعب الفلسطيني , ولكنها تحتاج إلى وطنيين أحرار لاستغلالها والبناء عليها .

بهذه الأبعاد علينا النظر والحكم على الأداء الحكومي , ومن الخطأ بل من العار أن نقزم قضية وطنية عامة بأمور فرعية هنا أو هناك .

إنني اعتقد أن شهادة التاريخ على هذه الحكومة قد سُجلت ولا يضيرها ما يلاحقها من أراجيف وأكاذيب وأضاليل لأصوات خاصة رهنت مواقفها بالاحتلال , وتريد على قلتها أن تحشر الكل الفلسطيني في زاويتها ، ولندرك أن عجلة التاريخ تتقدم ولا تعود إلى الوراء فعلى حماس أن تدخل في حكومة ائتلاف وطني بكل فخر واعتزاز بما حققته للشعب الفلسطيني , وتكمل ما حققته في تثبيت الحكم الرشيد الذي يدعم الحق الفلسطيني .

خصوصية الحكومة... وتفعيل القانون

إن أي حكومة أو هيئة قيادية وإدارية للمؤسسات الأهلية والحكومية تتعامل مع جمهور على تماس مباشر بقراراتها وبسياساتها ... وبالقدر الذي يتوافق القرار مع مصلحة الجمهور بالقدر الذي يجد قبول وحماسة والعكس صحيح , والإدارة الحكيمة هي التي تعمل جاهدة على تلبية احتياجات الجمهور أو إقناعه بما تريد. وهذا موضوع مهم جداً، وخطير بدرجة كبيرة، ويرتبط بشكل مباشر بنجاح وفشل السياسات وآليات تطبيقها.

وبالنسبة لجمهور الحكومة وكغيرها من المؤسسات ينقسم إلى قسمين :

الأول: الجمهور الداخلي الذي يتكون من جميع موظفي الجهاز الوظيفي الحكومي.

الثاني: الجمهور الخارجي وهو كافة المواطنين بمختلف الميول والتوجهات والآمال والآلام .

وهو يختلف في مزاجه وطبيعته حيث منه العنيد الذي لا يستسلم بسهولة للقرار, ومنه الجمهور الحساس العاطفي سهل التأثير عليه , ومنه غير المبالي لا يرفض كالعنيد ولا يتأثر كالحساس بل يهمش القرارات .

و أي رسالة نوجهها للجمهور والمتلقي نحن نريد منهم أحد الاحتمالات والنتائج الآتية :

1- تدعيم وتعزيز المواقف والسلوكيات الموجودة .

2- تغيير نسبي للمواقف والسلوكيات الموجودة .

3- نسف وتدمير كافة المواقف والسلوكيات الموجودة وتبني مواقف جديدة .

وبغض النظر عن نوع الجمهور من حيث العلاقة بالحكومة، ومن حيث مزاجه فإن موقف الجمهور من قرارات الحكومة إمّا يكون مسانداً وقابلاً لها، أو رافضاً ومشككاً بها، أو لا يُعيرها الاهتمام الكافي، وبالتالي لا يحدد موقفه منها لاعتبارات عديدة لا مجال لذكرها هنا .

خصوصية الحكومة بقيادة حماس:

إذا كانت مراعاة الجمهور مطلب علمي ومنهجي عام ، وضرورة سيكولوجية ملحة للنجاح, إلا أنها أكثر إلحاحاً وأكثر ضرورة في ظل حكومتنا لعدة اعتبارات :

1- أنها ورثت إرثاً ثقيلاً من الترهل والخلل والفساد منذ الحكومة الأولى مع بداية تأسيس السلطة .

2- أنها تمثل حركة إسلامية نظيفة اليد وتسعى للاستمرار في ذلك .

3- أنها تعبر عن حكومة مقاومة وجهاد بالمفهوم الشامل والمتكامل للجهاد.

4- أنها تعمل وسط كلاليب الإفشال والمناكفات والحصار والعدوان .

5- أنها رفعت شعار التغيير والإصلاح، وتوقعات الجماهير في هذا السياق كبيرة جدا وتفوق الواقع.

6- حداثة تجربة الحكم، وقلة الخبرة في العمل الحكومي، وخاصة في ظل استنكاف غالبية الموظفين القدامى الذين اكتسبوا خبرة تراكمية عبر سنوات وظيفتهم .وأُنفق عليهم

من ميزانية الشعب الفلسطيني .

7- تعرض الحكومة إلى حملة تشويه إعلامية عالمية مبرمجة ومستمرة تجعلها تحت العدسات, وتسليط الضوء بشكل سلبي , وحالة من التركيز .

تشخيص الواقع:

إذن نحن أمام منهج علمي في التعامل مع الرأي العام , كما أننا أمام حكومة ذات خصوصية فريدة , وفي العلاقة بين الأمرين نتج واقعا نشخصه بالتالي:

هناك إنجازات كبيرة للحكومة على مدار السنوات الأربع على كل الصُعد أبرزها: الأمن، والنظام، والنظافة، ووقف الفساد المالي والإداري في المؤسسة الحكومية، وتفعيل القانون , وإعادة الهيبة للقضاء وتوفير الرواتب لحوالي 30 ألف موظف، وتوفير الإغاثة الطارئة للعديد من الشرائح المختلفة ... وغيرها الكثير من الإنجازات.

هناك أمور أكبر من قُدرة الحكومة ولم يلمسها المواطن , مثل إعادة الأعمار , وفتح المعابر بسبب الحصار والمؤامرة .

هناك قرارات وإجراءات في إطار تطبيق القانون وحماية الحقوق، وضبط الأمن والأمان لم يتعود عليها المواطن، بسبب الإهمال والتهميش المقصود من قبل الحكومات السابقة , وهي تُحقق فائدة لغالبية المواطنين, ويشتكي منها فريق من المعنيين بشكل مباشر وذلك لتعطيل القانون لسنوات طويلة مثل: ترخيص السيارات، ومواقف السيارات , وترخيص الدراجات لنارية , وتفعيل النظام الضريبي..

خلال هذا التطبيق يحدث خللا معينا نتيجة الخطأ ، أو التقدير غير الدقيق , أو الوقت غير المناسب .

في ظل هذا التعقيد، وهذا الصراع بين المبادئ ووعورة الواقع , وصعوبة التطبيق , ترتسم العلاقة بين الرأي العام والحكومة، وتتنقل بين الشد والرخو , فالحكومة حسب قراءة الواقع بين متناقضين، أو متصارعين، أو متنافرين:

الأول: أهمية الإصلاح وتطبيق القانون وترتيب أمور البلد والجمهور، وإعادة الانضباط والهيبة للمؤسسة الحكومية وللموظف الحكومي وخاصة رجل الأمن .

الثاني: آثار ذلك على شرائح الرأي العام، والوقت، والظرف، والتربص بكل ما يصدر عن الحكومة.وعليه تصبح الحكومة بين أمرين:

إمّا الاستمرار في سياستها مع وجود آثار مترتبة على التطبيق، أو ترك الأمر دون تدخل مهما كانت النتائج كارثية على النسيج الاجتماعي وعلى هيبة الحكومة , وضياع الحقوق وفقدان الأمن والنظام .

وأعتقد أن الحكومة تُشكل لإدارة شئون الناس، و"إرضاء الناس غاية لا تُدرك " ولا يُوجد قرار حكومي يجتمع عليه الكل، ويحقق للجميع ما يريد، لذا الواقع والقانون والعُرف العالمي في مفهوم الحكومات يقول: أنه من المُستحيل أن تتخلى الحكومة عن مهامها ودورها ... ولكن في حالتنا علينا البحث عن تقليل الآثار السلبية لقرارات الحكومة .

ودعونا نقرر حقيقة مهمة نسجلها للأجيال , وهي أن الحكومة تتعامل مع تطبيق القانون وإعادة الهيبة الرسمية للشارع بحكمة عالية , وحذر شديد , حيث كان الجهاز الحكومي جزءا من تعطيل القانون قبل إنهاء الحكومة التمرد الأمني في منتصف عام 2007م , وجزءا من حالة استلاب الحقوق , وتفكك النسيج الاجتماعي ... وبعد هذا التاريخ تشدد الحصار , وتحلت الحكومة بمسئولية عالية جدا في التعامل مع المواطن, وانشغلت بكل قوتها وبكل نفوذها في تعزيز صمود الشعب , والتخفيف عنه , حيث أبدعت في الصمود والصبر وإدارة الأزمات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بفعل المؤامرة عليه .ونسجل هنا ما أسلفنا ذكره في الحلقة السابقة أن الحكومة نجحت بدرجة كبيرة رغم كل ما تعرضت له من معوقات ومحاولات الإفشال والإسقاط وبطرق مختلفة , وإبداعات الإرادات تمكنت من كسر الحصار من خلال توفير الرواتب لثلاثين ألف موظف عامل , ووفرت السلع الأساسية , وتمكنت بعد هذا الحصار اللعين والحرمان الكبير من إعادة

الحياة للشارع الفلسطيني المُنهك , وعجلة الاقتصاد والتجارة والبيع والشراء عادت بنسب متفاوتة وأشكال عديدة , فلما اطمأنت الحكومة على أحوال شرائح كبيرة من المواطنين ... حينها أرادت أن تحفظ الحق العام والحق الخاص , وتطبق القانون , وتعزز هيبة المؤسسة الرسمية التي سحقتها السياسات القديمة المبرمجة , ففعلت النظام الضريبي على الشرائح المقتدرة ,وقامت بالتدرج في ذلك , وأعادت تفعيل القرارات الحكومية التي تنظم العلاقة مع الشركات الكبيرة والبنوك التي كانت جزءا من أزمة البلد وترفض التعامل مع الحكومة بحجة أنها تتعامل مع سلطة رام الله فقط , كما فعلت دور البلديات المعطلة , من حيث تقديمها الخدمات للجمهور , ومن حيث حقوقها على المواطنين , كذلك تنظيم المرور ومواقف سيارات النقل وترتيب أحوال السائقين ... هذا الجهد الذي هو مرتبط بالحقوق والواجبات والنظام , وجد مناخا مؤيدا ومشجعا , ولاقى بعض الاعتراضات والتذمر , تعالجه الحكومة بروية وحكمة وإنصاف .

هذا الجو والمناخ والتقدم في إدارة أحوال الناس لم يرق للمتربصين بالمشروع الذي تتبناه الحكومة , ولم يُعجب الفئات المُتنفذة التي تسعى لإسقاط الحكومة منذ إنشائها ,ولم يعجب الاحتلال ... فحركوا آليات الدعاية السوداء, والإشاعات الكاذبة , فبتنا ننام ونستيقظ يوميا على قصة مفبركة وكاذبة حول إجراءات الحكومة والبلديات , وخلطوا الأوراق بين الواقع والخيال , وبدءوا يروجون لقصص كذب ومستحيلة ولا تنطلي على طفل ولا مخبول من قبيل :الحكومة تفرض رسوم على كراتين البيض ,وعلى مولدات الكهرباء الخاصة بالمنازل والمحلات ,وأن الحكومة تجمع إتاوات من المواطنين لتجمع رواتب موظفيها ...وغيرها الكثير، ويقف وراء ترويج هذه الحبكات الخيالية جهاز دعائي كبير يُنفق عليه أموال طائلة , ومكون من فضائيات وكتاب ومواقع إلكترونية وصحف ومجلات ... والأخطر من ذلك أن هناك جيش كبير يُعد بعشرات الآلاف من الموظفين المستنكفين تأتي لهم أوامر بترديد هذه الإشاعات , هؤلاء يتقاضون رواتبهم من حكومة فتح وهم جالسين في بيوتهم ووقتهم كله فراغ , فهم يقضون أوقاتهم في الطرقات والأسواق وسائقي أجرة وفي الفنادق والكوفي شوب ويعملون في السمسرة وتجارة الأنفاق ... فهم يشكلون القوة الكبيرة والعمود الفقري والأساس في تنفيذ الدعاية السوداء وترديد الإشاعات, يراقبون الواقع ويبنون على الحوادث أسباب مغايرة وينسجون عليها قصص

خيالية تماما كالأفلام الخيالية والعمل الدرامي المبني على الحبكات اللازمة لإنجاح الفيلم أو المسلسل...كل ذلك من أجل تأديب قطاع غزة , وتشديد الحصار على أبنائه , الذين لفظوا الفلتان, وأحبطوا المؤامرة, وأفشلوا العدوان, وتصدوا للحرب والحصار...قد ينجحون جولة لضخامة إمكانياتهم ,ولكن حبل الكذب أقصر مما يتصورون , والاستخفاف بالرأي العام لا يمكن أن يدوم ,فالفشل الذي يلاحقهم سيتحقق ,وستكمل الحكومة سياستها في الحفاظ على الحقوق الشخصية للمواطن وللمؤسسات والحقوق الحكومية والرسمية , وستُعيد النظام والهيبة المفقودة بفعل المُخططات السابقة , وسيثبت المواطن كعادته للجميع وعيه بحقوقه وواجباته , وحقوق الآخرين الرسمية وغير الرسمية التي عليه .ولنعلم أن البلاد والحفاظ على المنظومة المجتمعية فوق الجميع .

* * * * *